المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس
منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 51

اللسانيات المقارنة و اللغات في المغرب

التنسيق العلمي:
عبد القادر الفاسي الفهري

1996

المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس
منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 51

اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب

التنسيق العلمي:
عبد القادر الفاسي الفهري

1996

الكتـــاب : اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب (مائدة مستديرة).
سلســلة : ندوات ومناظرات رقم 51.
النـــاشر : كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.
المخطوط : بلعيد حميدي.
الغلاف : عمر أفا.
الحقـوق : محفوظة لكلية الآداب بالرباط بمقتضى ظهير 1970/07/29.
الطبـــع : مطبعة النجاح الجديدة ــ الدار البيضاء.
التسلسل الدولي : ISSN 1113/0377.
ردمـك ISBN 9981-825-58-1.
الإيداع القانوني : 1996/295.
الطبعة الأولى : 1996.

طبع هذا الكتاب بدعم من برنامج التعاون
بين الكلية ومؤسسة كونراد أدنـاور

المحتويات

• تقديم 7

• عن أفعال الوضع والإزالة وأفعال أخرى
محمد غاليم 11

• ملاحظات عن الرتبة والإعراب
محمد الرحالي 31

• الزيادة في الفعل الثلاثي : نموذج أفعل
عبد النور الحضري 59

• التعقيد الصوري والوظيفي للبنى الجعلية في العامية المغربية : مقاربة مقارنة
محمد شباضة 83

• الحدث في المفعول
عبد المجيد جحفة 101

• حول الاقتراض
إدريس السغروشني 127

• الضمير في اللغة العربية : «هو» نموذجا
محمد ضامر 141

• التخصيص وشروط التضايف
المصطفى حسوني 151

ملاحظات عن الرتبة والإعراب

محمد الرحالي
كلية الآداب ــ القنيطرة

لقد حظي موضوع الرتبة في العربية باهتمام جل اللسانيين الذين درسوا تركيب العربية مثل الفاسي الفهري (1981) وجورجين أيوب (1981) وآخرين. ويرجع هذا الاهتمام إلى شيئين : أولهما، يرتبط بحرية الرتبة وبتنوع أنماطها في اللغة العربية، وثانيهما، يرتبط بالأهمية الكبرى التي أصبحت تأخذها نمطية اللغات نظرا لما تطرحه من قضايا هامة تتعلق برتبة المقولات الوظيفية وبطبيعتها، إلى جانب قضايا أخرى تتصل بموقع الفاعل وبإسناد الإعراب، إلى غير ذلك من القضايا النظرية الشائكة. وقد أصبحت نظرية المبادىء والوسائط تقدم إطارا أكثر ملاءمة لرصد التنوعات والاختلافات بين اللغات وداخلها. وتضبط هذا الإطار نظرية النحو الكلي التي تحدد المبادىء والوسائط وقيمها. ويقترح الفاسي الفهري (1993)، في هذا الاتجاه، نسقا للتوسيط يسميه التوسيط الوظيفي المتعدد القيم تقوده الأفكار الآتية :

أ ــ قد تختلف اللغات بالنظر إلى كيف تُوَسَّطُ أنظمتها الوظيفية (التطابق، الزمن، إلخ).

ب ــ يمكن أن تقدِّم صَرْفيات مختلفة (morphemes) داخل نفس النسق الوظيفي اختياراتٍ متعددة بالنسبة لنفس الوسيط (parameter)

(*) أود في البداية أن أقدم شكري الجزيل للأستاذ الفاسي الفهري على ملاحظاته السديدة أثناء مراجعته لهذا البحث. كما أشكر للأساتذة : عقال وكنكاي وغاليم وجحفة وبلبول وخيري اقتراحاتهم وآراءهم القيمة أثناء مناقشة بعض جوانب هذا البحث إما في جلسات خاصة وإما أثناء انعقاد المائدة المستديرة عن «اللغة العربية واللهجات المغربية» التي انعقدت بمراكش في سنة 1994.

ج — يمكن أن تتفاعل استراتيجيات متعددة داخل نفس النسق الوظيفي.

يلزم عن هذا الاقتراح أنه داخل اللغة الواحدة يمكن أن نجد اختيارات متعددة في جانب من جوانب تركيبها كالرتبة مثلا. وهكذا يقترح الفاسي الفهري (1993) أن العربية تملك رتبتين : فعل فاعل (مفعول) وفاعل فعل (مفعول)، وذلك بالنظر إلى اختلاف صَرْفية التطابق داخلها. أبيّن في هذا البحث أن العربية تملك رتبة أصلية واحدة غير موسومة هي : فعل فاعل (مفعول). ومعنى هذا أن الفاعل في العربية لايتقدم أو لايصعد من داخل المركب الفعلي إلى مكان متقدم على الفعل في مخصص التطابق. وأدافع هنا عن الاقتراح الذي مفاده أن الاسم المتقدم في (1) يحتل موقع الموضع (topie) لا الفاعل، مثله في ذلك مثل الاسم المتقدم في (2) :[1][2]

(1) بقرة تكلمت

(2) أ. «ورهبانيةً ابتدعوها» [قرآن]

ب. صديقٌ راسلته البارحة

وأتبنى في هذا الدفاع موقفَ الفاسي الفهري (1981) و(1985) الذي يعد العربية ذات رتبة واحدة هي ف فا (مف)، أما الرتبة فا ف (مف)، فإنها تماثل بنية مفككة إلى اليمين، وموقع الفاعل فيها هو موقع الموضع[3]. واستنادا إلى هذا، أبرز في الفقرة الأولى أن الموضع يمكن أن تكون له نفس خصائص الفاعل المقدَّم

---

(1) أبين في الرحالي (1995) أن هذا يرجع إلى أن مخصص التطابق لايلعب أي دور تركيبي في نحو العربية، بسبب ضعف سمات التطابق الإسمية في العربية. انظر الهامش (30).

(2) يورد النحاة العرب القدماء الآية القرآنية الموجودة في (2.أ) في باب الاشتغال ويرفضون أن تكون «رهبانية» مشغولا عنه لأنها نكرة مختصة بتأويلهم، لذلك لايجوز فيها الرفع على الابتداء، أما جملة «ابتدعوها» فهي صفة للإسم المتقدم. يذهبون إلى هذا على الرغم من أنهم يقبلون جملا مثل «شيء جاء بك»، حيث المبتدأ نكرة (انظر شرح ابن عقيل مثلا). إنهم، بالطبع، يؤولون النكرة «شيء» على الخصوص بتأويلها تأويلا معينا للحفاظ على تحليلهم. لكن لاشيء يمنعنا من أن نؤول أيضا «رهبانية» على إفادة الخصوص. ودون أن ندخل في تفاصيل مناقشة موقف النحاة هذا، نعد «رهبانية» حالّة في موقع الموضع وتشارك إحاليا الضمير المتصل «ها».

(3) انظر كذلك جورجين أيوب (1981) ودمرداش (1989).

الإحالية »[4] وبذلك فإن علاقة التشارك الإحالي (coreference) بين الضمير وسابقه (الموضع) لاتحتاج بالضرورة إلى أن تكون علاقة «إحالية قوية».[5] وأبرز في الفقرة الثانية أن الفاعل المقدم، يماثل خصائص الموضع التوزيعية، وبذلك فإن الاسم المتقدم على الفعل هو في جميع الحالات موضع مولد في مخصص المصدري كما هو مبين في (3)[6]

(3)

(4) استعمل هنا لفظ الفاعل المقدم للإحالة على التحاليل التي تعتبر الاسم المتقدم في جملة مثل (1) فاعلا، لكنه في هذا البحث يعد موضعا، لذلك أضعه بين هلالين.

(5) تساير دمرداش (1989) النحاة العرب القدماء في رفض جمل مثل (2.ب) بناء على أن الموضع فيها يجب أن يستجيب لشرط الخصوص ((specifity condition)) وهو شرط تستخلصه من قيد ينطبق في الصورة المنطقية تصوغه كالآتي :
عندما يُرْبَطُ مركب إسمي بضمير في الصورة المنطقية، فإن [المترابطين] يجب أن يتطابقا في سمات الجنس والشخص والعدد والخصوص.
وفي نفس الاتجاه، يضع الفاسي الفهري (1993) قيدا على علاقة الضمير سابقه يصوغه كالآتي :
يجب أن تكون إحالة سابق الضمير العائد قوية
ويعتبر الفاسي الفهري أن هذا القيد ينطبق على كل سلسلة محيلة مكونة من ضمير وسابقة وسأعود للقيدين في الفقرة (1) من البحث.

(6) في تحليل الفاسي الفهري (1981) وجورجين أيوب (1981) يوجد الموضع تحت إسقاط جَ كما يوضح ذلك التمثيل الآتي :

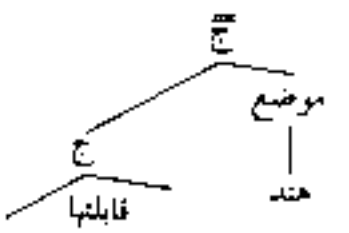

ويخلق هذا التمثيل موقعا فارغا للموضع يوجد دائما خارج الجملة، أما في التحليل المقترح في هذا البحث، فإن الموضع يوجد في مخصص المصدري.

ومعلوم أن مخصص المصدري هو مكان للعناصر التسويرية أو شبه التسويرية مثل المركبات الاستفهامية. والموضع في هذا التحليل يماثل المركبات الاستفهامية. أساس التماثل أن المركبات الاستفهامية والموضع يتصرفان في الصورة المنطقية مثل عاملين (operators) يربطان متغيرين (variables) داخل الجملة، الضمير في حالة الموضع والأثر في حالة المركب الاستفهامي. ويعد الموضع في (3) مولداً في الأساس (base generated) في موقع غير موضوع (A - bar position) وغير محوري (θ bar position) لأسباب ترتبط بالإعراب أوضحها في الفقرة الثالثة.

1 ــ خصائص المركب الاسمي المقدَّم الإحالية

لقد بيَّن الفاسي الفهري (1981) و(1993) أن الرتبة غير الموسومة في اللغة العربية هي ف فا (مف)، كما في الجملة الآتية :[7]

(4) باع الرجل صوته

ونحصل على هذه الرتبة بواسطة صعود الفعل من رأس المركب الفعلي إلى رأس المركب الصُّرفي كما يبين ذلك التمثيل الآتي :

(5)

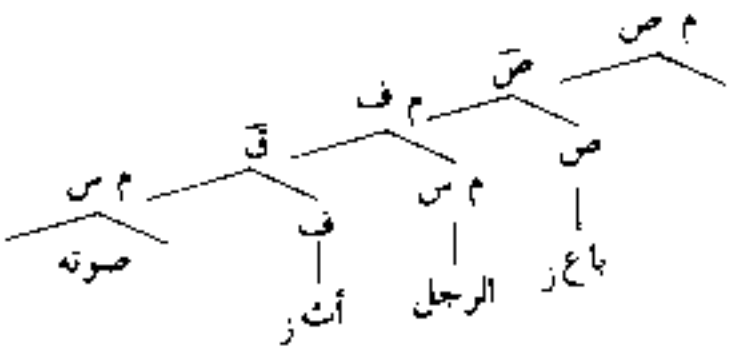

لكن العربية الفصحى تقدم معطيات يجوز فيها أن يتقدم مركب إسمي يربط موقع الفاعل أو المفعول أو المجرور أو المضاف كما في الأمثلة الآتية تباعا :

(7) أتبنى في هذا البحث تحليل الفاسي الفهري (1990) للصرفة، وهو تحليل يعلو فيه التطابق الزمن شجريا.

(6) شجرة نطقت

(7) أ. الموقف فسرته

ب. الرجل مررت به

ج. الرجل قرأت كتابه

يجمع كثير من اللسانيين على أن المركبات الإسمية الموجودة قبل الفعل في (7) تحتل موقع الموضع، غير أن الوضع التركيبي للمركب الإسمي المتقدم في (6) يظل محط خلاف.[8] ويذهب الفاسي الفهري (1993) إلى أن «شجرة» في (6) فاعل لاموضع. ويكفي الفاعل لكي يتقدم أن يحيل إحالة ضعيفة، حتى وإن كان نكرة خلافا للموضع الذي يجب أن يكون معرفا، أي أن يكون ذا إحالة قوية، كما في (7). ويستمد الفاعل النكرة إحالته من كونه خاصا (specific) كما في (6) أو عاما (generic) أو مربوطا بسور كما في (8) و(9) تباعا :[9]،[10]

(8) رجل دخل

(9) أ. لاجند يستطيعون دخول المعركة

ب. كل رجل يحترم هذا

---

(8) يذهب نحاة البصرة على الخصوص إلى أن الاسم المتقدم في المثالين (1) و(6) يحتل موقع المبتدأ. وعليه فـ«شجرة» في (6) مبتدأ وليست فاعلا، لأن الفاعل عندهم لايتقدم. وهذا يخالف رأي نحاة الكوفة الذين يجوزون تقديم الفاعل (انظر في هذا الخلاف كتاب «الإنصاف» لابن الأنباري). وأود أن أشير إلى أن هذا البحث لايدخل في إطار الفضاء الاستدلالي للنقاش النحوي القديم، بل يستند إلى التحاليل والاقتراحات المقدمة في إطار النحو التوليدي التحويلي. وهذه التحاليل يمكن أن تأخذ ببعض الاقتراحات القديمة، كما يمكنها، مبدئيا، أن تستغني عنها وعن التحاليل التي تسنِدُها.

(9) المثالان (9.أ) و(9.ب) مأخوذان من الفاسي الفهري (1993).

(10) قد يعترض على الأمثلة (8) و(10) و(11) بأن لها بنية المركب وليس بنية الجملة، أما الإسقاط الجملي فهو إسقاط الجملة الإسمية في قولنا : «هذا حيوان أخرجوه من هنا» وما يلاحظ هو أن هذا التأويل ينطبق كذلك على الجملة (1) التي يصح فيها «هذه بقرة تكلمت» لكن الذي يبدو أنه يؤكد جملية المعطيات المذكورة هو مجيئها في سياق المصدريات التي تتعدى دائما إلى الجملة فتقول : «أعتقد أن حيوانا أخرجوه من هنا» وتقول كذلك : «أظن أن بقرة تكلمت».

إن الخصائص الإحالية المذكورة التي قدمت للتمييز من الفاعل المقدم، والموضع لاتبدو قوية لما يكفي لتأكيد فاعلية المركب الاسمي المقدم في (6)، لأن الموضع كذلك يمكن أن يرد نكرة دالا على الخصوص أو العموم أو مقيداً بسور كما في الأمثلة (10) (12) تباعا :[11]

(10) أ. ظالم لاقيت منه ماكفى

ب. قهوة بالحليب شربتها

(11) حيوان أخرجته من هنا

(12) أ. لاأحد يحترمه الناس في هذا البلد

ب. كل رأس تعجبه طناطنه

ج. كل مكان يقف فيه شرطي

إن الأسماء المتقدمة في (10) — (12)، على الرغم من أنها نكرات، فإنها ذات إحالة قد تكون قوية. وتكتسب هذه القوة من التأويل الذي تأخذه داخل عالم الخطاب الذي تتحقق فيه. ف «ظالم» يصبح ذا إحالة قوية في سياق خاطبي يعرف فيه المخاطب هذا الظالم. ويمكن أن تتقوى كذلك إحالة النكرة في (10 أ) بربطها بضمير سابق آخر، باعتبار أن الضمير يدخل في طبقة العناصر ذات الإحالة القوية،[12] ويبين السياق اللغوي هذا الأمر في قول الشاعر أحمد شوقي :

(13) علموه كيف يجفو فجفا ظالم لاقيت منه ما كفى

فدرجة قوة إحالية إسم من الأسماء لاترتبط فقط بسماته الإحالية (مثل الخصوص والعموم، إلخ)، ولكنها ترتبط أيضا بالمعلومات الموجودة عند المخاطب في عالم خطاب معين قادر على أن يغير تحديد السمات المذكورة.

هناك مشكلان آخران يطرحهما مفهوما «الإحالة الضعيفة» و«الإحالة القوية»

---

(11) يمكن للنبر كذلك أن يساهم في تخصيص المركب الاسمي المتقدم النكرة، وبذلك تتقوى إحالته.

(12) يمكن أن نعد محيلا قويا كل مايدخل في طبقة الإحالة المعرفة. وتضم هذه الطبقة أ) المركبات الاسمية المعرفة، و(ب) أسماء الأعلام و(ج) الضمائر. ويدخل برتراند راسل B. Russet هذه العناصر في طبقة عامة يسميها الأوصاف المعرفة (definite descriptions) لمزيد من التفاصيل انظر لايتز Lyons (1968).

باعتبارهما مسوغين لتقديم الفاعل وتقديم الموضع. يرتبط المشكل الأول بالتعريف. فأن يكون الموضع معرفا، لايعني أن إحالته ستكون حتما قوية، فبعض المركبات الإسمية قد تكون معرفة لكن بدون إحالة في العالم الواقعي، كأن تقول مثلا :[13]

(14) سكان كوكب الزهرة رأيتهم البارحة

فالمركب الإسمي «سكان كوكب الزهرة» يؤول بدون إحالة على الرغم من أنه معرف بالإضافة.

يرتبط المشكل الثاني بالمركبات الاسمية غير المعرفة، والحاملة للسمة [+ خاص] مثل «بقرة»، في (1). فإذا استعملنا هذا الإسم داخل مايعرف بالأسيقة المغلقة (opaque contexts) التي تخلقها أفعال المواقف القضوية مثل «ظن» و«اعتقد» و«عرف» إلخ،[14] فإنه يمكن أن يأخذ تأويلا آخر غير تأويل الخصوص. ففي الجملتين الآتيتين :

(13) في إشارة لمحمد غالم (في حديث خاص) فإن المثال (14) قد لايطرح مشكلا داخل نظرية للتمثيل الذهني كتلك التي نجدها في عمل جاكندوف (Jackenduff) (1983) الذي يعتبر أن مايسمى عالما واقعيا هو عالم مُسْقطٌ ذهنيا. لكن، مع ذلك، فإن مثل هذه الجمل يطرح مشكلا بالنسبة لنظرية إحالية ما صدقية تعتبر أن العبارة لكي يكون لها معنى، يجب أن تكون لها إحالة في العالم الواقعي. وقد يُحَلُّ المشكل الإحالي في (14)، في إطار نظرية النماذج النظرية (model theoretical semantics)، باقتراض أن المركب الإسمي يأخذ تأويله بناء على إحالته داخل عالم ممكن معين. وكيفما كان الحال، فإن المثال (14) يطرح مشكل تحديد مفهوم الإحالة التي نقصدها : أهي إحالة ماصدقية أم مفهومية أم تصورية ؟ والجواب، طبعا لايمكن أن يتم إلا في إطار نظرية محددة للإحالة.

(14) يُدخل آل وود وآخرون (1977) All wood et als الأفعال المماثلة لـ «ظن»، في طبقة الأفعال المفهومية (intesional verbs) أو الأفعال المعرفية (epistemic verbs) حسب تعبير فريغ Frege. ويرجع مفهوم الانغلاق (opacity) الذي تخلقه هذه الأفعال إلى راسل ووايتهيد Russel and Whitehead في كتابهما Principia Mathematica إلا أن جذوره الأولى توجد في مقال فريغ (1952) المشهور بعنوان «المعنى والإحالة». ففي هذا المقال، ذهب فريغ إلى أن العبارات في سياق الأفعال المعرفية لاتأخذ إحالتها من ماصدقها (extension) العادي، ولكنها تكتسب إحالة غير مباشرة، أي أن إحالتها تصبح مفهومية. ولمزيد من التفاصيل عن مشكل الإحالة داخل الأسيقة المغلقة، انظر كواين (1960).
انظر الروائز اللغوية لتحديد إحالة التخصيص وعدم التخصيص في الأسيقة المغلقة عند كَالميش Galmich (1982).

(15) أ. حسبت بقرة تكلمت
ب. بقرة تكلمت ظننت

نجد أن تأويل بقرة، على عدم التخصيص يصبح واردا جداً على أساس أن ظني لم يذهب إلى بقرة بعينها، بل ذهب إلى أي واحدة، كيفما كانت، تنتمي إلى جنس البقر. فسياق الظن يمنح مفهوم البقرة تأويلا مختلفا عن ذلك الذي يمكن أن تأخذه خارجه[15]. يتبين من هذا، إذن، أن الحديث بشكل عام عن مفاهيم مثل الإحالة القوية والإحالة الضعيفة، يحتاج إلى أن يحدد بما يكفي. ويعزّزُ هذا، أيضا، أننا نجد أن العناصر المدرجة ضمن الإحالة الضعيفة، ليست كلها على نفس الدرجة من الضعف الإحالي. ففي الجملتين (16.أ) و (16.ب) :

(16) أ. مقاتل التحق بالمغرب
ب. رجل التحق بالمغرب

المركب الاسمي «مقاتل» أقوى إحاليا من المركب الاسمي، «رجل»، لأنه أكثر تخصيصا منه. ونفس الشيء نجده في طبقة العناصر المحيلة بقوة. فإحالة الاسم العلم «زيد» في (17.أ) أقوى من إحالة «الرجل» في (17.ب) :

---

(15) يقدم الفاسي الفهري (1993) بعض المعطيات من الفرنسية لايجوز فيها أن يشارك الضمير إحاليا مركبا إسميا نكرة كما في (أ) :
أ. Une vache, elle a parlé
(حرفيا : بقرة، إنها تكلمت)
حاليا لاأملك تفسيرا دقيقا للتعارض القائم بين (أ) هنا و(21). لكن يبدو أن اختلاف السياق البنيوي الذي يرد فيه الضمير وسابقه هو السبب في هذا التعارض. ففي (أ) يوجد سابق الضمير في الإسقاط الوظيفي لنفس الجملة التي يوجد فيها الضمير، في حين أن سابق الضمير في (21) يوجد في إسقاط وظيفي لجملة تختلف عن الجملة التي يوجد فيها الضمير. لكن هذا الأمر سيكون خاصا بالفرنسية والانجليزية التي لايجوز فيها كذلك أن تقول :
ب. *A man, he visited him
(حرفيا، رجل، هو زارَه)
أما العربية الفصحى والمغربية فتسمحان بالتشارك الإحالي بين الضمير وسابقه النكرة الدالة على الخصوص سواء أكانا في نفس الجملة كما في (12) و(24) أم في جملتين مختلفتين كما في (19) و(23.ب).

(17) أ. زيد جاء

ب. الرجل جاء

بالإضافة إلى هذا، فإن المتكلم، على الرغم من استعماله لاسم معرف في (17.أ)، فإن الحالة الذهنية للمخاطب قد تلزمه أحيانا بتقوية إحالة هذا الإسم بأوصاف معرفة أخرى، وهكذا تجد المتكلم يقوم بنعت الاسم المعرف «زيد» بجملة صلة، فيقول :

(18) زيد الذي يتردد دائما على المقهى جاء

هذا على الرُّغم من أن هناك من يضع أسماء الأعلام في أعلى درجات الإحالة المُعَرَّفة،[16] فقوة إحالة العبارات تستند إذن، في جزء منها، إلى حجم المعلومات التي يملكها المخاطب حول العنصر المحيل.

وإذا كانت الأسماء المخصوصة تفقد خصوصها في أسيقة مماثلة لـ (15)، فإنها يمكن أن تقوي خصوصها في أسيقة التشارك الإحالي مع بعض الضمائر، كما في :

(19) بقرةٌ تكلمت فسمعها الناس

(20) طائرةٌ انفجرت وتطاير حطامها

فالإسم المتقدم في (19) عند ربطه بالضمير العائد عليه،[17] يغدو قويا إحاليا. ومن هنا، يصبح من غير المبرر رفض جمل مثل (10) — (12) لمجرد أن الضمير فيها معرفة ويحيل على نكرة، والحال أن «بُقرة»، في (19) نكرة أيضا، ومع ذلك جاز أن تشارك الضمير إحاليا. ولاتنفرد العربية الفصحى بهذه الخاصية، بل نجدها في لغات أخرى مثل الفرنسية والإنجليزية كما في (21) و(22) حيث يعود الضمير على سابق نكرة كما يتبين ذلك من القرائن السفلى المتماثلة :

---

(16) انظر في هذا الشأن لاينز (1968).

(17) لايكفي هنا الاعتراض على أن (19) و(20) تختلفان عن (10) (12) في أن العلاقة الإحالية في (19) و(20) خطابية بينما هي جُملية في (10) — (12)، لأنه في حالة تأويل الفاء والواو على العطف لا على الاستئناف، فإن العلاقة بين المتعاطفين تصبح جملية بحكم أنهما معا يقعان تحت نفس الإسقاط الوظيفي، أي المركب الصرفي أو المركب العطفي حسب التحليل المختار.

Une vache$_i$ a parlé hier. Elle$_i$ a été merveilleuse (21)

(حرفيا : بقرة تكلمت البارحة. إنها كانت عجيبة)

Yesterday, a plane$_i$ erashed. It$_i$ was coming from London (22)

(حرفيا : البارحة، طائرة تحطمت. إنها كانت قادمة من لندن)

وتعزز معطيات العربية المغربية ماذهبنا إليه سابقا فيما يخص العربية الفصحى، ذلك أن الموضع الذي يربط موقع الفاعل والموضع الذي يربط موقع المفعول يمكن أن يحيلا معا «إحالة ضعيفة» كما في (23) و(24) تباعا :

(23) أ. رَجْل سْخَفْ فالحمام (ماشي مْرا)

ب. رَجْل سخف فالحمام وهَزُّوه لْدارو

ج. كل برلماني تْيشد ثلاثة دْلمْليون

(كل برلماني يتقاضى ثلاثة ملايين درهم)

(24) أ. بوليسي قتلوه البارح فالجزائر (ماشي عسكري)

ب. حتى حد ماشكُّو فيه / ظنوه سرق

ج. كل واحد تيعجبو راسو

فكما يرد الموضع في (23.أ) نكرة مخصوصة بتأويل «رجل» على الخصوص أو نكرة مسورة كما في (23.ج)، يرد كذلك نكرة مخصوصة في (24.أ) ونكرة مسورة بالنفي كما في (24.ب) أو مسورة بالسور الكلي كما في (24.ج).[18]

---

(18) يشكك الفاسي الفهري في صحة (24 أ) و(24 ب)، وذلك باعتبار أن الموضع يجب أن يكون مُعَرَّفا ولايصح أن يكون نكرة مخصوصة مثلما يصح ذلك في الفاعل المقدَّم، عندما يأتي بقبل (24 جـ). لنفترض أن عالم الخطاب الذي ترد فيه الجملتان (24أ) و(24 ب) ليسا فارغين ولنفترض أيضا أن الجملتين تردان في سياق السؤالين (أ) و(ب) تباعا :

(أ) آش قتلو عاوتني البارح فالجزائر ؟ بوليسي ولا عسكري ؟

(ماذا قتلوا أيضا البارحة في الجزائر ؟ شرطيا أم عسكريا ؟)

(ب) واش ظنوا بلي شي حد سرق ؟

(هل ظنوا أن أحدا سرق ؟)

ففي هذه الحالة، يصبح الموضع مربوطا خطابيا، بمفهوم بزتسكي (1987) Pesetsky عن الربط الخطابي (discourse linking)، وبذلك يكتسب دلالة الخصوص عبر العلاقة التي تربطه بمرجع سابق في الخطاب، ويؤكد النبر دلالة الخصوص فتقول : =

وتؤكد البنيات الموجودة في (23 ب) و(24) الظاهرة الموجودة في (20) — (22) التي تبيّن أن الضمير يمكن أن يشارك إحاليا مركبا إسميا نكرة مخصوصة. يبقى علينا الآن أن نحدد ماذا نقصد بالقوة والضعف الإحاليين وماذا نقصد بالخصوص، وهي كلها مفاهيم ترددت بكثرة إلى حد الآن، وهذا ما أوضحه في الفقرة اللاحقة.

2 ــ الخصوص، والقوة والضعف الإحاليين

في هاته الفقرة سأقوم بتحديد معنى الخصوص، وتحديد معنى القوة والضعف الإحاليين، وهي مفاهيم نجدها عند دمرداش (1989) والفاسي الفهري (1993) تباعا.[19] تشترط دمرداش أن يكون الضمير وسابقه حاملين للسمة [+ خاص] إلى جانب أن يكونا مشتركين في سمات التطابق،[20] بينما يشترط الفاسي الفهري

ـ (أ) لا، بوليسي قتلوه البارح في الجزائر.
(ب) لا، حتى حد ماظنوه سرق
تتأكد دلالة الخصوص أيضا، إذا أوّلنا الموضع في (ب) على التبعيض، أي لأحد من الناس الذين تعرفهم ظنوا أنه سرق.

(19) راجع الهامش (5).

(20) نجد عند فوكونيي (1984) Fauconnier وغالبم (1987) بعض الأمثلة التي وإن كانت تختلف عن بنيات التفكيك الواردة في البحث، فإنها تطرح بشكل عام مشكل التطابق بين الضمير وسابقه، كما في المثالين الآتيين اللذين نوردهما لفوكونيي وغالبم تباعا :

(أ) George Sand est sur l'étagère de gauche. Il est relié en cuir.
(حرفيا : جورج صاند توجد فوق الرف. إنه مُلَفَّف بالجلد)
(ب) تجد الخنساء على الرف الأيسر، إنه مجلد فاخر.

ونلاحظ أن الضميرين، «Il» و «ء» في (أ) و(ب) لايطابقان سابقيهما في السمة [+ مؤنث]. يحل غالبم المشكل بافتراض وجود مبادىء تصورية «تعبر عن ميل المتكلمين إلى تعرف الترابطات بين هذه الكيانات، أو إقامة علاقة بين أشياء ذات طبيعة مختلفة تمكنهم من الإحالة على شيء عن طريق شيء آخر مرتبط بالأول بشكل ملائم» (ص. ص. 102 — 103). والكيانان اللذان يربط بينهما المتكلم في (أ) و (ب) ترسمهما العلاقة الآتية :

(ج) مؤلف ←دالّة (fonction)— مؤلفات

وتخضع هذه العلاقة عند فوكونيي (1984)، في إطار نظريته عن الفضاءات الذهنية، لمبدأ يسميه مبدأ التعيين. مفاد هذا المبدأ أن الوصف (فوق الرف في (أ) و(ب)) المُقَدَّم لكيان =

(1993) فقط أن يكون سابق الضمير محيلا بقوة. مشكل قيد دمرداش أنه على الرغم من أنه قد يكون كافيا لوصف علاقة الضمير بسابقه داخل الجمل التي أوردناها إلى حد الآن، إلا أن جملا مثل (2.ب) تعد لاحنة، حسب دمرداش، لأن الموضع فيها لايملك سمة الخصوص، حسب رأيها. ويطرح قيد الفاسي الفهري بعض المشاكل الوصفية فيما يخص المعطيات الواردة في هذا البحث، ذلك أنه يشكك في بنيات سليمة مثل (2.ب) و(10) — (12) و(23) و(24) وذلك بموجب أن الضمير يعود فيها على سابق غير قوي إحاليا، أي غير مُعَرَّف.[21] إن مصدر التعارض الحاصل بين المعطيات المذكورة والقيدين المشار إليهما أعلاه، راجع إلى أن مفهوم الخصوص والقوة الإحالية غير محددين بما يكفي،[22] وسأتبنى في توضيحهما تحليل إنش Enç (1992) للتَّعريف والخصوص الذي يعتمد على نظريتي حايم (Heim) (1982) وكامب (Kamp) (1981). ومفاد

= معين «G. Sand» و«الخنساء») يمكن أن يصلح لتعيين موافقه في الدالة (ج)، أي المُؤَلِّف. وبناء على هذا، فإن الضمير في (أ) و(ب) لايعود على المؤلفين، ولكنه يعود على مؤلَّفيهما المخصصين بسمة [+ مذكر]، لذلك يطابقهما الضمير في هذه السمة.
إن القبول بهذا الحل التصوري يطرح، في الإطار الحالي لنظرية المبادىء والبرامترات، مسألة معرفة ما إذا كانت البنية التصورية تعد تمثيلا مستقلا داخل النحو، كما يذهب إلى ذلك جاكندوف (1983) و(1990) وآخرون، أو أنه بالإمكان اشتقاقها من معلومات أخرى يقدمها النحو، مثل التفريع المقولي، كما يذهب إلى ذلك إمندز (1991). بالنسبة للبرنامج الأدنى (Minimalist Program)، يعتبر شومسكي (1994) أن السؤال المتعلق بالبنية التصورية وارد وليس سؤالا عبثيا (non trivial). أكتفي هنا بطرح المشكل دون الدخول في تفاصيله النظرية والتجريبية.

(21) جل المعطيات المشكك فيها بعضها مأخوذ من النصوص وبعضها الآخر استحسنه العديد من متكلمي العربية. فالمثال (2.أ) مأخوذ من القرآن، والمثال (10) مأخوذ من قصيدة أحمد شوقي «علموه كيف يجفو...» كما أن بعض الأمثلة الواردة في (12) أصبح سائرا على الألسن مثل (12.ب).

(22) مايلاحظ عن دمرداش أيضا، أنها لاتفرق بين مفهومين مختلفين هما الخصوص والتعريف. فالقيد الذي وضعته ينص على تطابق الضمير وسابقه في سمة [+ خاص]، والحال أن الضمير يحمل السمة [+ معرَّف] (definete). وهذا يعني أن الضمير لايطابق سابقه في السمات الإحالية، لأن هناك فرقا بين التخصيص والتعريف، فقد تكون العبارة مُخصصة دون أن تكون معرفة. مجمل القول أن دمرداش لاتملك آلية لاشتقاق الخصوص من التعريف كما سنرى هنا.

هذا التحليل أن الفرق بين المركبات الإسمية النكرة والمركبات الإسمية المعرفة يرجع إلى قيدين اثنين : **قيد الألفة** (familiarity condition) **وقيد الجِدَّة** (novelty condition). فالنكرات يجب أن تكون جديدة، بمعنى أن إحالتها يجب أن لاتكون قد سبق ورودها داخل مجال الخطاب، أما المعارف فيجب أن تكون مألوفة، بمعنى أن إحالتها يجب أن تكون سابقة الذكر في عالم الخطاب. فالمعارف يجب أن يكون لها سابق في عالم الخطاب، أما النكرات فلا. وهكذا، فإن جميع المركبات الاسمية تحمل قرينتين : تمثل الأولى مَرْجع (referent) المركب الاسمي، وتحمل القرينتان سمة التعريف كذلك.

تحدِّدُ سمة التعريف التي تحملها القرينة الأولى تعريف المركب الاسمي، بينما تحدد سمة التعريف التي تحملها القرينة الثانية خصوصه وتقيده بأن تكون لمرجعه علاقة بمرجع خطاب آخر، ويتضح هذا من خلال الصياغة الآتية :[23]

(25) كل [أ] يُؤوَّل على أنه أ (س$_{ز}$)
م س <ز،ع>

س$_{ز}$ ⊇ س$_{ع}$ إذا كان م س <ز،ع> جمعا

مفردا

بناء على الصياغة (22)، فإن المركب الإسمي يحمل دلالة الخصوص إذا وفقط إذا كانت قرينته الثانية معرفة. ففي هذه الحالة، فإنه يستجيب لقيد الألفة الذي يشترط أن يكون مرجع س$_{ع}$ الخطابي واقعا داخل المجال الخطابي السابق لإنجاز المركب الإسمي. وبالنظر إلى (25)، فإن مرجع المركب الإسمي يجب أن يكون مجموعة فرعية لـ س$_{ع}$، وبذلك سيؤول المركب الإسمي على الخصوص. أما إذا كانت القرينة ع نكرة، فإنها تصبح خاضعة لقيدة الجدة، وبذلك لايمكن لأي خطاب سابق أن يتضمن مرجعا لـ س$_{ع}$. وعليه، فإن مرجعا جديدا س$_{ع}$ سيتم إدراجه في عالم الخطاب، وستصبح س$_{ز}$ مجموعته الفرعية التي هي في نفس الوقت مرجع المركب الاسمي. إن مايلزم عن هذا التحليل هو أن المركبات الاسمية النكرات (indifinetes) بشكل عام ملتبسة بين قراءتين : قراءة الخصوص وعدم

---

(23) انظر إنش (1991 : ص. 7).

الخصوص. نحصل على قراءة الخصوص عندما يكون للمركب الاسمي مرجع سابق في عالم الخطاب، وبذلك يكون قيد الألفة مستوفى. ونحصل على قراءة عدم الخصوص عندما يرد مرجع المركب الاسمي داخل عالم خطاب جديد، وبذلك يكون قيد الجدّ مستوفى. فالنكرات المخصوصة، بوصفها مربوطة خطابيا، تعد إذن مجموعة فرعية لا للنكرات ولكن للمعارف التي هي أيضا يجب أن تكون مربوطة خطابيا. إن الفرقَ بين المعارف والنكرات المخصوصة فرقٌ في طبيعة الربط وليس في الربط ذاته. فعلاقة الربط التي تخضع لها المعارف هي علاقة **التماثل** (identity relation) التي تقضي بأن يكون سابق المعرفة **قويا**، أي مماثلا للإسم المعرَّف؛ أما علاقة ربط النكرات المخصوصة، فإنها علاقة **تضمن** (inclusion relation) تقضي بأن يكون الإسم المخصوص مجموعة فرعية متضمنة في سابق (antecedent) في عالم خطاب موجود سلفا. وهذا النوع من العلاقة هو الذي يجعل سابق الاسم المخصوص **ضعيفا**.

ففي هذا الإطار الذي تحدده الصياغة (25) تصبح المفاهيم التالية : القوة والضعف الإحاليين والخصوص محدَّدة على النحو الآتي: القوة الإحالية تقتضي علاقة تماثل مع سابق في عالم خطاب موجود سلفا، أما الخصوص أو الضعف الإحالي، فيتقضي علاقة تضمن مع سابق في عالم خطاب موجود سلفا. ويلزم عن هذا التحليل أن جميع عناصر طبقة التعريف تحمل سمة الخصوص بموجب علاقة التضمن. وهذه العلاقة هي التي تسوغ العلاقة العائدية بين الضمائر (وهي معارف) والمركبات الاسمية المخصَّصة كما في الأمثلة (1) و (2) و(10) ــ (12) و(19) ــ (24) بحكم أن التعريف يضم الخصوص. وبناء على هذا، فعوض الحديث عن **تأثير التعريف** (definitenes effect) في علاقة الضمير بسابقه (الموضع في الأمثلة التي تهمنا) يمكن الحديث عن **تأثير الخصوص** (specificity effect) بالمعنى المحدد في التحليل أعلاه[24].

(24) أوافق الفاسي الفهري في ملاحظته، أثناء مراجعته لهذا البحث، أن المواقع التركيبية مقيدة إحاليا بشكل عام. لكن، مع ذلك، نجد في بعض الحالات أن المواقع التركيبية هي التي تحدد الخصائص الإحالية للمركبات الاسمية التي تحتلها. فقد بينت إنش وبعدها ديزين Diesing (1992) أن الخصائص الإعرابية للموقع المفعول في اللغة التركية هي التي تحدد سمة المركب الاسمي من حيث الخصوص والتنكير. فعندما يتحقق إعراب النصب صرْفيا =

3 ــ خصائص الموضع و«الفاعل المقدم» التوزيعية

بالإضافة إلى الخصائص الإحالية المشتركة التي يملكها الموضع و«الفاعل المقدم»، نجد أنهما يتماثلان في كثير من خصائصهما التوزيعية. من هاته الخصائص، أنه يمكن أن يردا شجريا في سياق مصدري. فمثلا، يمكن أن يرد «الفاعل المقدم»، في مجال الاستفهام كما في (26) :

(26) أرجل جاء أم امرأة ؟

ونفس الشيء ينطبق على الموضع الذي يمكن أن يرد في مجال الاستفهام والشرط كذلك، بافتراض أن أداة الشرط تولد في نفس الموقع الذي تَوَلَّدُ فيه أداة الاستفهام، أي في رأس المركب المصدري. ونمثل لهذا بالأمثلة الآتية[25]

(27) أ. أهند تزوجتها ؟

ب. هل الأخبارَ سمعتها ؟

ـ في موقع المفعول كما في (أ)، فإن المركب الاسمي يكون دالا على الخصوص أو التعريف، وفي حالة عدم تحقق النصب حرفيا، فإن المركب الاسمي المفعول لايمكن أن يكون إلا نكرة محضة كما في (ب) :

(أ) Ali bir Kitab-i ald-i

اشترى نصب ــ كتاب واحد علي

«اشتري علي كتابا»

Ali bir Kitap ald-i

«اشترى علي كتابا»

يحيل «الكتاب» في (أ) على كتاب معين اشتراهُ علي، في حين أنه في (ب) يحيل على أي كتاب يحمل خاصية الكتاب دون أن يكون المقصود كتابا بعينه.

(25) الأمثلة الموجودة في (27) و(28) مماثلة لما يوجد في «شرح ابن عقيل» في باب الاشتغال، ص.ص. 516 ــ 532. أمثلة ابن عقيل هي كالآتي : أزيداً ضربته [ج 1؛ ص 526]، هل زيدا أكرمته [ج 1، ص 520]، إن زيداً أكرمته أكرمك [ج 1، ص. 520]. في تحليل ابن عقيل، يختلف المثال (27أ) عن (27 ب) في أن الاسم المتقدم بعد «هل» لايجوز فيه إلا النصب باعتبار أن «هَلْ» تختص بدخولها على الفعل والفعل يعمل النصب في المفعول. أما في (27أ) فإن الرفع ممكن بعد الهمزة لأن الاسم يرد بعدها، ولكن الراجح النصب؛ لأنه يغلب مجيء الفعل بعدها. ولن أهتم هنا بمشكل إعراب النصب الذي يحمله الموضع في بعض الحالات، وأكتفي بالإحالة على بعض الحلول المقترحة التي نجدها في الفاسي الفهري (1985).

(28) إنّ هندا تزوجتها فأكرمها.

ويرد كذلك «الفاعل المقدم» والموضع بعد المصدري مندمجين في سياق فعل يتعدى إلى مركب مصدري كما في (29) :

(29) أ. ظننت أن الأولاد جاؤوا البارحة

ب. ظننت أن هندا تزوجها عمرو

بالنظر إلى البنية (3) التي يوجد فيها الموضع في مخصص المصدري فإن الجمل الواردة في (27) ــ (29) تطرح مشكلا أمام هذا التحليل بحيث إن الموضع فيها يظهر إلى يسار المصدري مما يوحي أن مخصصه فارغ. فما هو موقع الموضع في هذه الجمل ؟ لتجاوز هذا المشكل افترض وجود مصدري تكراري على طريقة لارسن (Larsonian CP recursion). وفي إطار هذا الافتراض، فإن الموضع يولد في المركب المصدري الأسفل كما يوضح ذلك التمثيل الآتي :[26]

(30)

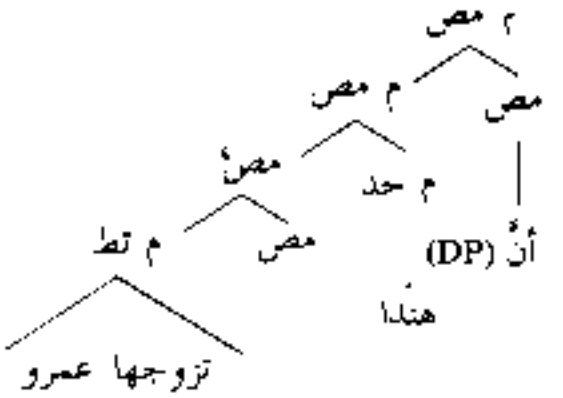

وهناك خاصية بنيوية أخرى يتميز بها الموضع، والبنيات المفككة بشكل عام، وهي عدم احترام القيود المحلية، لذلك نجد الموضع يرد خارج بعض المجالات الجزيرية مثل الاستفهام كما في :

(31) أ. هند هل كلمتها ؟

ب. زيد ألقيته ؟

(26) أتبنى هذا الافتراض تبعا لعدة أعمال أذكر منها وطنبي (1992) Watanabe.

وتقدم العربية الفصحى بنى أخرى تبين أن «الفاعل المقدم»، يسلك نفس سلوك الموضع التوزيعي، فيرد خارج الاستفهام كما في :

(32) أ. الأولاد هل خرجوا ؟
ب. الأولاد أخَرَجوا ؟

ويماثل كذلك «الفاعل المقدم» الموضعَ في أنهما معا يحلان في موقع يسبق أداة الشرط كما يُبرز ذلك المثالين الآتيين :

(33) أ. الأولاد إن يخرجوا أُخرج
ب. الرجل إن لقيته فأكرمه

فورود المركبات الاسمية المتقدمة قبل الأدوات المصدرية الواردة في الجمل (31) (33) يبين أن «الفاعل المقدم» والموضع يحتلان نفس الموقع البنيوي الذي هو مخصص المصدري لامخصص التطابق. لكن هناك مشكل تمثيلي تطرحه البنى الواردة في (31) ــ (33) بالنسبة إلى التحليل الوارد في (30). فما توحي به المعطيات المذكورة هو أن الموضع يعلو شجريا المصدري وليس العكس. للخروج من هذا المشكل، أفترض، تبعا للرحالي (1995)، أن المصدري في هذه الجمل مولد في مكانه الأصلي في أعلى مصدري، وأن الموضع في الجمل (31) ــ (33) منتقل إلى مخصص المصدري الأعلى :

(34)

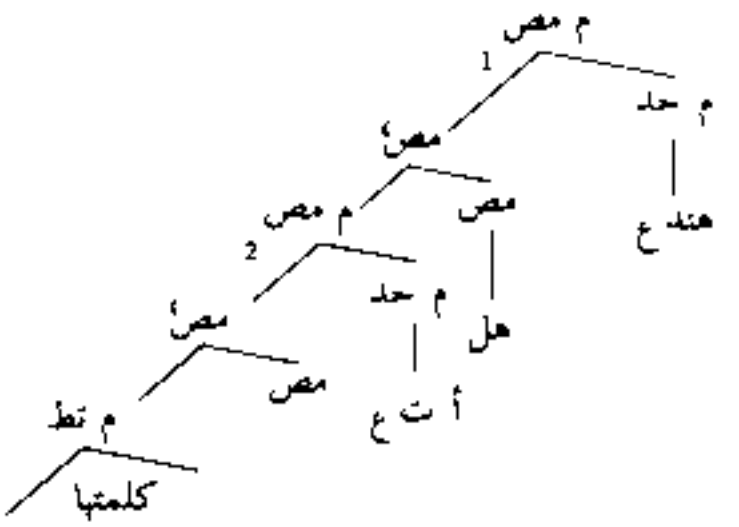

لكن ماهو مسوغ هذا النقل ؟ ففي إطار البرنامج الأدنى لم يعد هناك مجال للعمليات الاختيارية داخل النحو بالنظر إلى مبادىء الاقتصاد. فنقل المركبات أصبح مرتبطا بفحص السمات (feature checking) الصرفية، منها الإعراب والتطابق. وواضح أن مخصص المصدري1 ليس مكانا لفحص الإعراب، لأن الموضع يحمل إعراب التجرد، كما أنه ليس مكانا لفحص التطابق لأنه لاتطابق بين أداة الاستفهام ومخصصها. فواضح أن النقل يخرق مبدأ الحل الأخير (Principle of Last Resort) الذي يمنع النقل إن لم تكن هناك حاجة لفحص سمة صرفية. يمكن تجاوز هذا المشكل بافتراض، تبعا لزوبيزريطا (1994) وشومسكي (1994)، أن هناك سمات تطريزية (prosodic features) تجعل النقل ممكنا في الصورة الصوتية.[27] وبناء على هذا، فإن صعود المركب الاسمي في (34) يصبح مسوغا بموجب احتياجه إلى فحص سمة تطريزية موجودة في المصدري1. وهذه السمة اختيارية، فعندما لاتوجد، فإن الموضع لايضطر إلى الصعود لفحصها بموجب مبدأ الحل الأخير.وفي هذا التحليل، ليس النقل هو الاختياري، بل السمات هي التي تعد اختيارية. وأميز في الرحالي (1995) بين نوعين من السمات : سمات اختيارية مثل [بؤرة]، [موضع] و[خفق]، وبين سمات إجبارية مثل [شخص عدد] [إعراب] و [+ م] ([+ WH]).

وفي هذا الإطار، فإن النحو لايسمح بالعمليات الاختيارية لكنه يسمح بالسمات الاختيارية التي يتم فحصها في حالة وجودها، وفي هذه الحالة لن يكون هناك خرق لأي مبدأ من مبادىء النحو.[28]

---

(27) ميز زوبيزريطا (1994) بين نوعين من النقل : النقل التطريزي وتسميه (P. movement) والنقل الصرفي وتسميه (M. movement). ومن خصائص النوع الأول أنه يخرق مبدأ الملجأ الأخير ويخرق كذلك مبدأ الجشع (Greed) الذي مفاده أن المقولات تنتقل فقط لفحص سماتها الصرفية الخاصة بها ولايمكنها أن تنتقل لأجل أن مقولة أخرى تحتاج إلى فحص سماتها. فالنقل بهذا المعنى أناني وبخيل. انظر شومسكي (1994) فيما يخص الصيغة القوية لمبدأ الجشع.

(28) أعتبر أن مشكل المثال وزيد متى حضر» الذي طرحه الفاسي الفهري في مراجعته لهذا البحث، يختلف عن المشكل المطروح في الجمل (31) — (33). فالموضع في هذه الحالة لايمكنه أن ينتقل من مخصص المصدري 2 في البنية (34)، لأن هذا المكان مخصص بالسمة [+ م] التي تعد سمة إجبارية تحتاج إلى أن تفحص، وإلا فإن مآل البنية المشتقة السقوط (crash). وعليه، _

إن التماثلات التوزيعية القائمة بين الموضع و«الفاعل المقدم» في البنى (26) ــ (33) تجعلنا نخلص إلى أنه لايوجد مايدعم التمييز بين المكونين المذكورين. وعليه، فإن مايمكن أن يعدُ فاعلا مقدما، هو أيضا موضع. ويتميز الموضع، من خلال ماتقدم، بالخصائص الآتية :

(36) أ. يولد في مخصص المصدري،
ب. يولد في موقع غير موضوع،
ج. يربط بضمير داخل الجملة التي يتقدمها،
د. ويأخذ إعراب الرفع في حالة غياب عامل بنيوي.

4 ــ إعراب الموضع وإعراب الفاعل

إن تفحص الأسيقة البنيوية التي قدمناها في الفقرة السابقة، يبين أن الموضع يحمل إعراب الرفع سواء أكان يربط موقع الفاعل أم موقع المفعول كما في (31) و(32) تباعا. والرفع الذي يحمله الموضع هو إعراب التجرد ؛ أي، إنه إعراب لايسند إليه بموجب عامل بنيوي. إنه كما يسميه الفاسي الفهري (1993) إعراب الملجأ الأخير الذي يسند إلى المركبات الاسمية لتفادي المصفاة الإعرابية. والذي يؤكد أن إعراب الرفع الذي يحمله الموضع إعراب تجرد هو زواله بمجرد دخول عامل بنيوي معين مثل «إنّ» في الجملتين الآتيتين :

(37) أ. إن النساءَ يغضبن بسرعة
ب. إن هندا يعرفها الجميع

فلو افترضنا أن «النساء» فاعل، كما يذهب إلى ذلك الفاسي الفهري (1993)، يأخذ إعراب الرفع في مخصص الزمن ثم يصعد لتسويغ (أو فحص) التطابق الغني في مخصص التطابق، فإن هذا الفاعل سيصبح في مجال «إنّ» الإعرابي، وبذلك سيأخذ النصب أيضا. من هنا، سيصبح الاسم المتقدم حاملا لإعرابين مختلفين،

- فإن المركب الاستفهامي هو الذي سيصعد إلى مخصص المصدري 2 لفحص سمته الاجبارية. ومعلوم أن السمة [+ موضع] اختيارية، لذلك سيتم إدراجها داخل المصدري1 أثناء اشتقاق الجملة. فهناك إذن نوع من التوزيع التكاملي بين الموضع والمركبات الاستفهامية، وذلك راجع إلى اختلاف سمتيهما فيما يخص الإجبارية والاختيارية.

وهي حالة تمنعها النظرية الإعرابية، لأنها ستسقطنا في سياق تنازع إعرابي (conflict Case) بين عاملين بنيويين مختلفين، المصدري والزمن، يتنازعان نفس المكون «النساء» ؛ الزمن هنا باعتبار أن «النساء» مربوط بأثره في مخصص الزمن. فإذن، يبقى الحل الملائم هو افتراض أن النساء في (37) موضعٌ مولَّد أصلا في مخصص المصدري ويحمل إعرابا بنيويا واحدا هو إعراب النصب.

تدعم الخصائص الإعرابية للاسمين المتقدمين في (37) افتراض موضعية «الفاعل المقدم»، خاصة وأن هذا الأخير لايملك خاصية عامة في اللغات التي يتقدم فيها الفاعل في الرتبة فا ف (مف) وهي أن الفاعل يأخذ إعرابه البنيوي في مخصص الصرفة عبر علاقة التطابق مخصص ـــ رأس (Spec-Head Agreement) حيث لايكون عرضة للعوامل الخارجية خلافا لما هو حاصل في (37.أ). ويلزم عن هذا أن الفاعل في العربية لاينتقل إلى مخصص التطابق، بل إنه ينتقل من داخل المركب الفعلي ليستقر في مخصص الزمن حيث يأخذ إعراب الرفع من الزمن حسب اقتراح الفاسي الفهري (1987). وعليه، فلا داعي لأن ينتقل الفاعل إلى مخصص التطابق باحثا عن إعرابه في التركيب الخفي ((covert syntax)، أي في الصورة المنطقية، لتماثل العربية لغات أخرى يستند فيها الرفع أو يُخصص في مخطط التطابق بناء على أن الرفع يسوغ كليا في جميع اللغات بواسطة العلاقة الشجرية تطابق مخصص ـــ رأس.[29] إن غياب الداعي إلى مثل هذا الافتراض يرجع إلى سببين. يرتبط أولهما بطبيعة الصرفة في العربية، ويرتبط ثانيهما بموقع الفاعل المحوري في العربية وفي بعض اللغات الأسيوية المماثلة لها في الرتبة ف فا (20).

لنبدأ بطبيعة الصرفة في العربية ونقارنها بالصرفة في لغة مثل الإنجليزية. ففي هذه الأخيرة، يأخذ الفاعل إعرابه في مخصص الصرفة في التركيب الظاهر (overt syntax)،[30] على الرغم من أن الأنموذج الصَّرْفي (inflection paradigme)

---

(29) انظر في هذا شومسكي (1992) الذي يعمم افتراض فحص الإعراب (Case checking) داخل العلاقة تطابق مخصص ـــ رأس على إعراب النصب، فيذهب إلى أن المفعول يأخذ إعرابه في مخصص تطابق المفعول، أما الفاعل فيأخذ إعراب الرفع في مخصص تطابق الفاعل.

(30) أقدّم في الرحالي (1995) تحليلا مختلفا عن المقدم هنا، بحيث أعتبر أن تطابق الفاعل في العربية ضعيف لذلك لايسمح بصعود الفاعل إلى مخصصه. وفي هذا الإطار هناك تمييز لمفهوم القوة =

الأنجليزي فقير، يضم لاصقة واحدة في الزمن الحاضر (present) هي «s» الدالة على الشخص 3 المفرد، ولايضم شيئا في الزمن الماضي (past tense). أما إذا تأملنا الأنموذج الصرفي العربي، فإننا نجد أن الصرفة فيه قوية بما يكفي لتكون ظاهرة. ففي الزمن الحاضر مثلا، تخصص الصرفة، خلافا للانجليزية، بسمتين هما : الشخص والجنس كما تبرز ذلك الجملتان الآتيتان :

(38) أ. دخلت هند

ب. دخل الرجل

وسمتا الشخص والجنس أهم من العدد، لأنهما عنصران أساسيان في تحديد إحالية الصرفة. فقوة الصرفة في العربية ترشحها، إذن، أكثر من الانجليزية، لأن يتم عبرها إسناد الإعراب (أو فحصه) في التركيب الظاهر لا الخفي، داخل مخصص الزمن، وبذلك لايصعد الفاعل إلى مخصص التطابق في الصورة المنطقية لأخذ الإعراب.

السبب الثاني الذي يدعم افتراض إسناد الرفع في مخصص المركب الفعلي في العربية تقدمه بعض اللغات الأسيوية. فقد بيَّن كيرودا Kuroda (1988) أن الفواعل في اليابانية يمكن أن تظل في مكانها داخل المركب الفعلي. وقد بينت كذلك كيل فويل وأخريات Guilfoyle et als (1992) من خلال دراستهن لبعض اللغات الأسيوية ذات الرتبة ف ف ا كالملغاشية والباهاسا والسيبْوانو والطاكَلوك، أن الفاعل المحوري لايمكنه أن ينتقل في بعض الأحيان إلى مخصص الصرفة، لأن هذا الموقع يكون هدفا للموضع الذي ينتقل إليه ليأخذ إعرابه عبر علاقة التطابق مخصص ــ رأس في المركب الصرفي. وللتمثيل لهذه الحالة، نورد الجملة (39) المأخوذة من الملغاشية :[31]

(39) Sasa-na (sasá) **ny zazavavy** amin'ny savony ny lamba

ملابس الـ ــ صابون الـ ــ ب بـــــنت الـ صرفة الـ ــ

حرفيا : غُسِلت الملابس بالصابون من قِبل البنت

= والضعف من مفهومي الغنى والفقر الصرفيين. فقد تكون الصَّرفية قوية وتوجب الفحص حتى وإن كانت ضعيفة صرفا والعكس صحيح.

(31) يشير الاسم المكتوب بأحرف غليظة إلى المنفذ، ويشير الاسم الموضوع تحته خط إلى المحور ــ الموضع (theme-topic)

وتأخذ الجملة (39) التمثيل الشجري الآتي :[12]

(40)

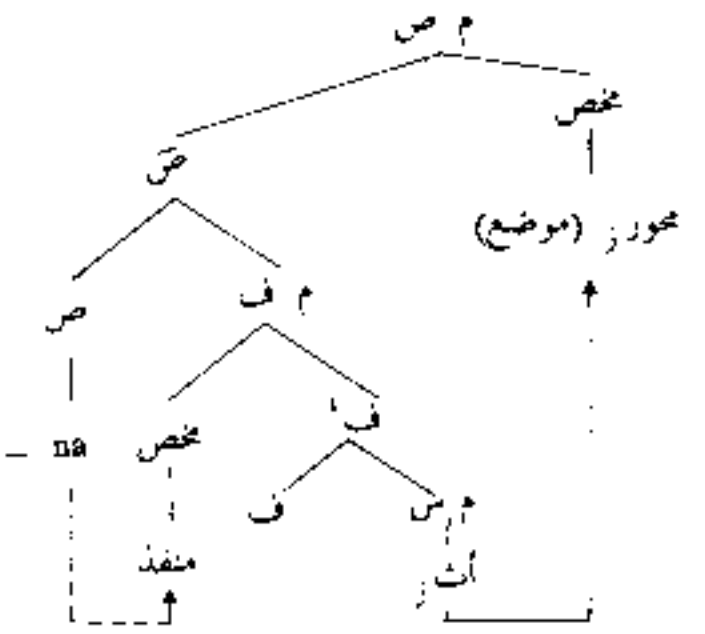

تضم الجملة (39) فاعلين : فاعل محوري يوجد في مخصص المركب الفعلي ويأخذ دور المنفذ، وآخر موضعٌ يحمل دور المحور. يأخذ الأول إعرابه من الصرفة «-na» في مكان مخصص المركب الفعلي في (40)، أما الثاني الذي يوجد تحت إسقاط ف′، فلا يمكنه أن يأخذ إعرابا من الفعل، لأن هذا الأخير لايمكنه أن يسند إعرابا إلا إذا التصقت به صرفية سابقة (prefix) تأخذ الصورة «-an» وتولد تحت ف في (40)، لذلك فإن الموضع يضطر للصعود إلى مخصص صَ ليأخذ إعرابه عبر العلاقة تطابق مخصص — رأس، ويؤكد هذا التحليل شيئين أساسين : أولهما أن الفاعل المحوري لايمكن أن يأخذ إعرابه إلا داخل مخصص المركب الفعلي، ولذلك يمكث في مكانه، وثانيهما أن مخصص ص′ يمكن أن يشغله الموضع الذي يسلك في (40) سلوكا بنيويا مماثلا للفاعل حيث يبحث عن إعرابه عبر تطابق الرأس والمخصص. ويتضح من هذا التحليل كذلك أن صعود الفاعل المحوري للبحث عن إعرابه في مخصص الصرفة لايبدو مسألة كلية، خاصةً إذا كان هذا الموقع مشغولا بمكون آخر مثل الموضع في (40).

بناء على ماسبق، يتبين أن صعود الفاعل إلى مخصص الصرفة (أو الزمن داخلها)

(32) للحصول على الرتبة ف فا في الملغاشية، يصعد الفعل في البنية السطحية إلى الصرفة بشكل مماثل لما يحدث في العربية.

ليس مسألة كلية، ولذلك، ليس من الضروري أن يصعد الفاعل في العربية، خاصة إذا علمنا أن الحالات الاعتيادية لنقل المركبات الإسمية تكون إما للبحث عن الإعراب أو التبئير (focalisation)، كما في حالة نقل المفعول إلى مكان قبل الفعل، وهما حالتان لايضطر إليهما الفاعل في العربية، لأنه يمكن أن يأخذ الرفع في مكانه داخل المركب الفعلي، كما أن وجوده بعد الفعل، حتى وإن صعد، يبعد عنه القيام بوظيفة التبئير التي تقتضي أن يكون الفعل في حيّز العنصر المبأر لا العكس. وإذا صح هذا التحليل، فإن الاسم المتقدم في البنى المماثلة لـ (37) لايمكن أن يكون منقولا من مخصص المركب الفعلي لأنه سيحمل معه إعراب الرفع الذي سيتنازع مع إعراب النصب الذي يأخذه عن المصدري. وحتى لو سلمنا بأن الرفع لا يسند إلى الفاعل في مخصص المركب الفعلي في جملة مثل (8) التي نعيدها هنا في (41) :

(41) بقرة تكلمت

فإنه لايوجد مبرر لنقل الفاعل إلى مكان قبل الفعل لا لأخذ الإعراب ولكن فقط لمراقبة التطابق. في حين أن التطابق، والتطابق القوي على الخصوص، لايتطلب بالضرورة مركبا إسميا معجميا في مخصصه. يتضح هذا في جملة مثل (32.أ) التي نعيدها هنا في (42.أ) حيث تأخذ التمثيل (42.ب) :

(42) أ. الأولاد هل خرجوا ؟

ب.

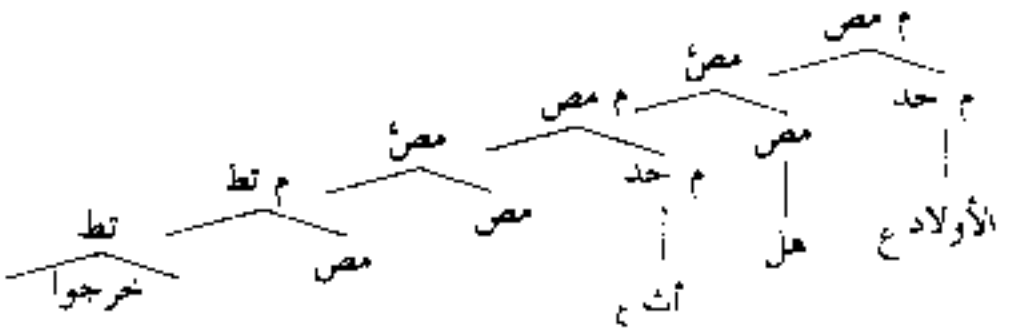

فالمركب الاسمي «الأولاد» الذي يراقب تطابق الفاعل يوجد في مخصص المصدري لا في مخصص التطابق، فنحن إذن أمام تطابق على مسافة «بعيدة» وليس أمام علاقة محلية مثل علاقة تطابق مخصص رأس. ونجد عند النحاة العرب القدماء بعض البنى

التي تعزز إمكان حصول التطابق الغني على مسافة بعيدة كما يتجلى ذلك في(43.أ) التي يوجد المراقبُ فيها في مكان ملحق بالمركب التطابقي،[33] كما يبرز ذلك التمثيل (43 ب) :

(43) أ. العمران زيد يضربانه

ب.

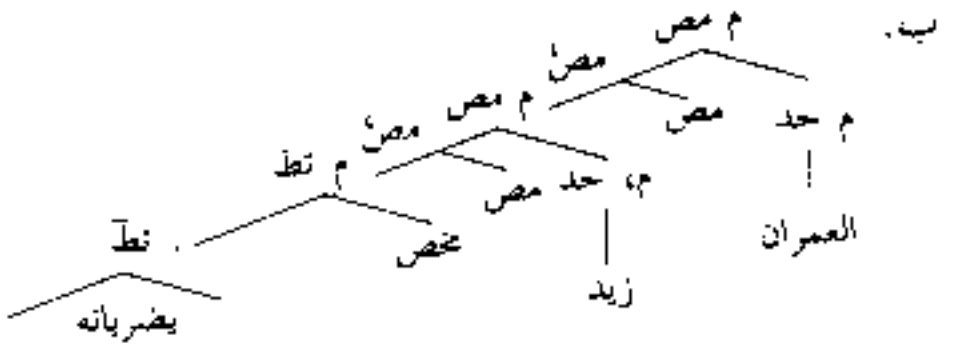

وإذا كان للتحليلين المقدمين في (42 ب) و (43 ب) انعكاس على تحديد مكان الموضع الذي يربط موقع الفاعل، فلا يبدو لهما تأثير في المقياس التطابقي المعدل الذي يصوغه الفاسي الفهري (1993 : ص. 49) كالآتي :

(44) المقياس المحوري (المعدل)

أ. لايسوَّغ التطابق المخصص (specified) إلا بواسطة

(I)* مركب إسمي محيل في مخصِّصه أو

(II) سلسلة محلية أحد أطرافها في مخصص التطابق

ب. يُسَوَّغ مركب إسمي محيل في مخصص التطابق بواسطة التطابق الغني

فالذي يبينه التمثيلان (42.ب) و(43.ب) هو أن العربية الفصحى تملك فقط الاختيار (II) في (44) لتسويغ التطابق ومعنى هذا أن الذي يسوغ التطابق الغني في (42.ب) و(43.ب) هو وجود سلسلة مكونة من المركب الاسمي الموجود في أعلى الشجرة والضمير المبهم الفارغ الموجود في مخصص التطابق، كما يبرز ذلك التمثيلان الموجودان في (45) :

---

(33) انظر في هذا كتاب الأصول في النحو لابن السراج.

(45) أ.

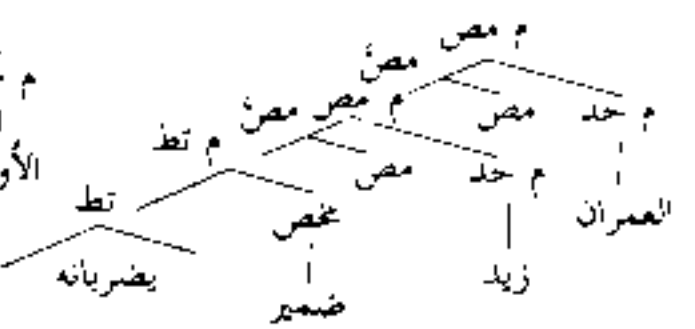

ب.

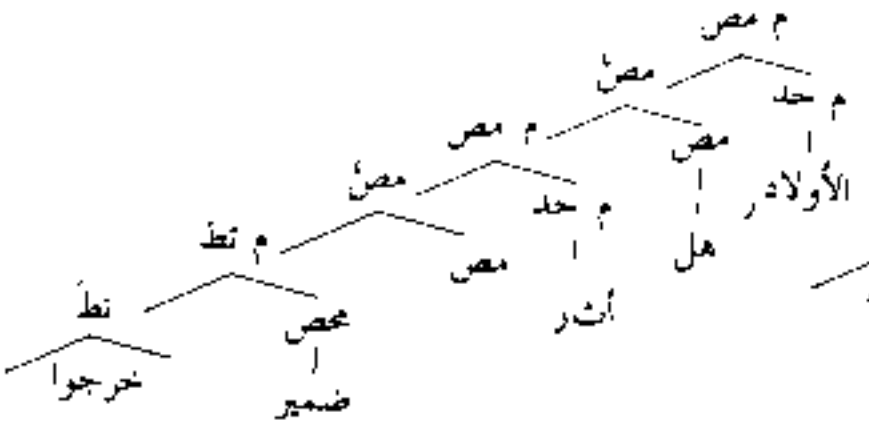

وتصبح العربية الفصحى في هذه الحالة مماثلة للعربية المغربية التي يسوغ فيها التطابق الغني في الرتبة فاف بواسطة سلسلة مكونة من ضمير مبهم فارغ ومركب إسمي إحالي. ويوضح هذه الحالة المثالين الآتيين :

(46) أ. تقرقبو السطولا

ب. تكلموا الكلايط

والفرق البسيط الذي يميز العربية الفصحى من المغربية، في هذه الحالة، يكمن فقط في رتبة العناصر المكونة للسلسلة. ففي الفصحى نجد رأسَ السلسلة مكوَّنا من مركب إسمي إحالي وقدمَها مكونا من ضمير مبهم، في حين أننا نجد في العربية المغربية في (46) عكس هذا الترتيب.

نخلص في نهاية هذا البحث إلى أن تركيب العربية لايميز بين الموضع والفاعل المقدم. وذلك بناء على الخصائص الإحالية والتوزيعية والإعرابية المتماثلة التي توجد بين هذين المكونين. وعليه، فالعربية الفصحى تملك رتبة واحدة هي ف فا (مف)، وبذلك فإنها لاتعرف صعود الفاعل إلى مخص التطابق. ومايبدو فاعلا مقدما في الرتبة فا ف (مف) هو موضع مولد في مكانه في الأساس حيث يحمل إعراب التجرد؛ أما إعراب الرفع البنيوي، فيأخذه الفاعل في مخصص المركب الفعلي، مثله في ذلك مثل الفاعل في بعض اللغات الأسيوية ذات الرتبة ف فا (مف). ومن نتائج هذا البحث كذلك أن العربية تملك اختيارا واحدا لتسويغ التطابق الغني، وذلك بواسطة وجود ضمير مبهم في مخصص التطابق مربوط بمركب إسمي إحالي في مخصص المركب المصدري الذي يعلوه.

المـراجـــع

ابن السراج أبو بكر محمد بن سهل : **الأصول في النحو، تحقيق**، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985.

ابن عقيل بهاء الدين عبد الله : **شرح ألفية ابن مالك**، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، 1964.

غاليم محمد، (1987) : **التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم**، دار توبقال للنشر، البيضاء.

الفاسي الفهري عبد القادر، (1985) : اشكال الرتبة وباب الاشتغال، **تكامل المعرفة**، عدد 9.

الفاسي الفهري عبد القادر، (1990) : **البناء الموازي**، دار توبقال للنشر، البيضاء.

Allwood, J., L. Anderson, and O.Dahl (1977) *Logic in Linguistics*, Cambridge University press.

Ayyoub, G. (1981) «Structure de la phrase en arabe», Thèse de 3e cycle, Paris VIII - Vincenne.

Chomsky, N. (1992) «A Minimalist Program for Linguistic Theory», *MIT Occasional Papers in Linguistics* 1, Cambridge, Mass.

Chomsky, N. (1994) «Bare Phrase Structure», *MIT Occasional Papers in Linguistics 5*, Cambridge, Mass.

Demirdache, H. (1989) «Nominative NPs in Modern Standard Arabic», *ms.*, MIT.

Diesing, M. (1992) *Indefinites*, Cambridge, Mass.

Emonds, J. (1991) «Subcategorisation and Syntax - Based Theta Role Assignment», *Natural language and Linguistic Theory*, 8 : 3, 369 - 430.

Enç, M. (1991) «The Semantics of Specificity», *Linguistic Inquiry* 22, 1, 25.

Fassi Fehri, A. (1981) *Linguistique arabe : forme et interprétation*, Publications de la faculté des lettres et des sciences humaines de Rabat.

Fassi Fehri, A. (1987) «Case, Inflection, VS Word Order, and X Theory»,

Proceedings of the First International Conference of the Linguistic Society of Morocco, Okad Publications.

Fassi Fehri, A. (1993) *Issues in the Structure of Arabic Clause and Words*, Kluwer Academic Publishers, Dordrecht, the Netherlands.

Fauconnier, G. (1984) *Espace menteaux*, Editions de Minuit, Paris.

Galmiche, M. (1983) «Les ambiguites referentielles ou les pièges de la reference» *Langue française*. 57, 60 – 86.

Guilfoyle, E.H. Hung, and L. Travis (1992) «Spec of IP. and Spec of VP : two subjects in Austronesian Languages». *Natural language and Linguistic Theory*, 10 : 3, 375 - 314.

Heim, I. (1982). «The Semantics of definite and Indefinite Noun Phrases» Ph. D. dissertation, University of Massachusetts, Amherst.

Jackendoff, R. (1983) *Semantics and Cognition*, Cambridge, MIT Press.

Jackendoff, R. (1990) *Semantic Structures*, Cambridge, MIT Press.

Kamp, J.A.W. (1981) «A Theory of Truth and Semantic Representation», In J. Groenendijk, T. Janssen, and M. Stokhof (eds). *Formal Methods in the Study of Language*, 277 - 321, Amsderdam : Mathematical Center.

Koopman, H. and D. Sportiche (1988) «Subjects», *ms.*, UCLA.

Kuroda, S. Y. (1988). Wether we Agree or Not : A Compararive Syntax of English and Japenese» *Lingvisticae Invistigationes* 12, 103 - 122.

Lyons, J. (1986) *Semantics*, Vol I, Cambridge University press.

Pesetsky, D. (1987) «WH-in-Situ : Movement and Unselective Binding», In E. Reuland and A. ter Meulen (ed.) *The Representation of (In) definiteness*, 98 - 129 Cambridge, *Mass.*, MIT press.

Quine, W.V.O. (1960) *Word and Object*. Cambridge, MIT press.

Rahhali, M. (1995). «The Position of the Subject in Standard Arabic», *ms.*, University of Amsterdam.

Watnabe, A. (1992) «Larssonian CP Recursion, Factive Complement and Selection» NELS, 23, 523 - 537.

Zubizarreta, M.L. (1994) «Words Order, Prosody, and Focus», Paper presented at the Conference of the University of Utrecht on «Going on Romance».